

الاتفاق العالمي للهجرة : التحديات و الفرص بالنسبة للجزائر

The Global Compact for Migration: challenges and opportunities for Algeria

مباركي سعاد

مخبر الدراسات السياسية والدولية ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس - الجزائر، s.mebarki@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2021/10/16 تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تقديم تحليل لمضمون الاتفاق العالمي للهجرة ، بهدف التعرف على الأهداف والتصورات التي يطرحها من أجل إدارة فعالة للهجرة الدولية، ومدى موافقة هذه التصورات مع المقاربة الجزائرية لإدارة الهجرة وهذا لفهم التحديات والفرص التي يمكن أن تواجهها الجزائر جراء تحفظها على بعض مواد الاتفاق ، من خلال فحص الانتقادات الجزائرية الموجهة لمضمون الاتفاق .

وتعد الجزائر من بين الدول التي قدمت تحفظات بشأن مضمون الاتفاق العالمي للهجرة الذي تمت المصادقة عليه في ديسمبر سنة 2018 من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كأول وثيقة دولية تعنى بالهجرة والمشاكل المرتبطة بها وبالرغم من مشاركة الجزائر ضمن جميع المراحل التحضيرية السابقة لاعتماد الاتفاق لكونها معنية بصفة مباشرة بإشكالية الهجرة والتدفقات الكبيرة للمهاجرين بمختلف فئاتهم فقد جاء الموقف الجزائري منتقدا للوثيقة النهائية التي تم تبنيها من قبل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

كلمات مفتاحية: الاتفاق العالمي للهجرة، المقاربة الجزائرية لإدارة الهجرة، الهجرة الدولية، التعاون الدولي، الجزائر.

Abstract:

The study aims to provide a content analysis of the global compact for migration, in order to distinguish its objectives and perception for managing international migration and understand the challenges and opportunities Algeria can face through its Migration policies,

Algeria is one of the countries that made reservations about the content of the global compact for migration adopted on December 2018 by the majority of UN member states as a first inter-governmentally negotiated agreement covering all dimensions of international migration, despite the

Algeria's participation in the preparatory process as it is concerned with issues related to mobility, migration and asylum,

Keywords: global compact for migration; Algerian migration policies; international migration; international cooperation; Algeria.

المؤلف المرسل: مباركي سعاد

1. مقدمة:

شهدت الجزائر العديد من الأحداث المرتبطة بالهجرة واللجوء خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تحولات عميقة في اتجاهات وأنماط الهجرة، وتحولت الجزائر بذلك إلى دولة مستقبلية للمهاجرين ودولة عبور بالإضافة إلى كونها دول مصدرة لفئات مختلفة من المهاجرين، ولا ينفصل السياق الجزائري للهجرة عن السياق العالمي الذي شهد هو الآخر أحداث عالمية كبرى تتعلق بالهجرة والتشرد، التي تسببت في العديد من المآسي بالنسبة للمهاجرين والدول على حد سواء، الشيء الذي حرك الدول باتجاه التعاون الدولي من أجل وضع نهج أكثر فعالية تجاه الهجرة، ومن هنا جاءت فكرة الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بهدف جعل تجربة الهجرة أكثر أمانا ولمنع الفوضى والمعاناة للمهاجرين وحماية مصالح الدول. وتتضمن الدراسة تحليلا وصفيا، لمضمون وأهداف الاتفاق وتحديات تنفيذه بالنسبة للجزائر، لاسيما وأن الموقف الجزائري جاء متحفظا على العديد من بنود الاتفاق، وتطمح الدراسة إلى التعرف على سياق الهجرة في الجزائر وتقييم المقاربة التي تنتهجها في مجال إدارة الهجرة الدولية من أجل الوقوف عند الثغرات التي تحول وفعالية هذه المقاربة، على ضوء الأهداف والمبادئ التوجيهية التي جاء بها الاتفاق العالمي للهجرة.

– إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول تحديات وفرص إدارة الهجرة الدولية بالنسبة للجزائر على ضوء أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، وقد تمت صياغة سؤال الدراسة على النحو التالي :

ماهي التحديات والفرص التي يفرضها الاتفاق العالمي للهجرة بالنسبة للسياسات الجزائرية تجاه الهجرة؟

-الأسئلة الفرعية :

- واقترضت هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات كما يلي :
1. ما هي خلفية الاتفاق العالمي للهجرة و ما هي أهم مضامينه؟
 2. ما هو سياق الهجرة في الجزائر ؟ وما هو النهج الذي تتبعه الجزائر لإدارة الهجرة الدولية؟
 3. ما هي حقيقة الموقف الجزائري من الاتفاق العالمي للهجرة ؟

-فرضية الدراسة :

تستند هذه الدراسة إلى فرضية مفادها أن: يفرض التعاون الدولي في مجال الهجرة التزامات على الجزائر في مجال سياسات المتعلقة بالهجرة.

-المنهج المستخدم في الدراسة :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في مناقشة الأسئلة المنبثقة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة وذلك بتوظيف الأدبيات المتعلقة بأسئلة البحث والاستفادة منها في الإجابة عن تلك الأسئلة وجمع البيانات التي تمكننا من تفسير الإشكالية والإجابة على أسئلة الدراسة.

كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون، لتحليل وثيقة الاتفاق العالمي للهجرة ويسمح هذه الأسلوب بالتركيز على محتوى الاتفاق العالمي للهجرة عن طريق تحديد البيانات النوعية وفرزها ومقارنة الأجزاء المختلفة من المحتوى و تلخيصها في معلومات مفيدة، عن طريق تحديد السمات المحددة لمضمون الاتفاق بشكل منهجي و موضوعي.

-الاطار النظري للدراسة :

تواجه أبحاث الهجرة تحديات متعددة لاسيما بخصوص الأدوات التحليلية التي تسمح لنا بالتعامل مع القضايا المعقدة و المتنوعة ، و الطبيعة المتنازع عليها بخصوص الهجرة و أثارها المتعددة، وكذا الجهات الفاعلة المعنية بالهجرة ، وقد أصبحت الأبحاث و السياسات متشابكة بشكل عميق على مدار السنوات الماضية تحت مسمى وضع السياسات و إدارة الهجرة ، و بالرغم من تعدد النظريات التي تبحث في أسباب الهجرة ، و تلك التي تفسر ازدواجية المعايير التي تتبعها الدول تجاه حقوق الانسان بالنسبة للمهاجرين ، إلا أن الدراسة اقتضت الاستعانة بالإطار التفسيري للنظرية النقدية في العلاقات الدولية لاحتوائه العديد من المتغيرات التي تتناسب و متغيرات الدراسة :

فالنظرية النقدية في العلاقات الدولية تحاول التعمق في فهم أسباب الهجرة، مما يتطلب إنتاج المعرفة المرتبطة بالأسباب المباشرة للحروب و الهياكل العالمية للسلطة و طرق عمل الاقتصاد العالمي والمصالح الجيوسياسية للدول و تغير المناخ و غيرها من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على تحرك الأفراد. كما تدرس النظرية النقدية في العلاقات الدولية النتائج الأخلاقية بمعنى ما يجب القيام به و أي نوع من المسؤوليات التي ينبغي أن يتحملها الآخرون من أجل حماية حقوق و حياة المهاجرين باعتبارهم ينتمون إلى مجتمع أخلاقي واحد و جميع أفرادهم يستحقون الحماية بشكل متساو. كما تدرس النظرية النقدية في العلاقات الدولية دور المنظمات الدولية في وضع المعايير الدولية للقوى الكبرى في النظام الدولي، مع مساهمتها في توسيع القوى الاقتصادية و الاجتماعية السائدة على حساب باقي الدول ، و هذا هو ما تحاول الدراسة إثباته عن طريق تحليل مضمون الاتفاق العالمي للهجرة و معرفة الفرص التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها على ضوء أهداف الاتفاق ، بالإضافة إلى التحديات التي يمكن أن تواجهها الجزائر جراء بعض بنود الاتفاق التي لا تتوافق و سياسات الهجرة الجزائرية.

خطة الدراسة :

واتساقا مع المشكلة البحثية وأسئلتها، سيتم إتباع الخطة الآتية:

1. مقدمة

2. مفهوم الاتفاق العالمي للهجرة

2.1. خلفية الاتفاق العالمي للهجرة

2.2. تعريف الاتفاق العالمي للهجرة

2.3. مضمون الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة و المنظمة و النظامية

3. سياق الهجرة في الجزائر

3.1. بيانات الهجرة في الجزائر

3.2. المقاربة الجزائرية لإدارة الهجرة في الجزائر

4. الموقف الجزائري من الاتفاق العالمي للهجرة.

4.1. تحفظات الجزائر بشأن الاتفاق العالمي للهجرة

4.2. الفرص و التحديات للجزائر من اتفاق الهجرة

5. الخاتمة و التوصيات

2. مفهوم الاتفاق العالمي للهجرة

يعد الاتفاق العالمي للهجرة وثيقة دولية تسعى إلى إدارة الهجرة بشكل أفضل، من خلال تعزيز التعاون الدولي، بموجبها اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مجموعة من الأهداف المشتركة لتحسين الاستجابة الدولية لمختلف أبعاد الهجرة ومعالجة جميع جوانبها بما في ذلك الإنمائية والإنسانية.

2.1. خلفية الاتفاق العالمي للهجرة:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2016 مجموعة من الالتزامات لتعزيز حماية اللاجئين والمهاجرين والتي تعرف "بإعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين"، وقد جاء هذا الإعلان كاستجابة للأزمة العالمية المرتبطة بالهجرة واللجوء التي عرفها العالم سنة 2015، ويعد إعلان نيويورك بمثابة التزام سياسي من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل على حماية اللاجئين والمهاجرين.

نص إعلان نيويورك على التفاوض بشأن اتفاقيتين منفصلتين، الأولى تخص اللاجئين والاتفاقية الثانية حول الهجرة وبذلك يصبح الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أول صك عالمي يهدف إلى توفير الأطر العامة المشتركة التي تغطي جميع أبعاد الهجرة الدولية (Gottardo, 2019)، وبعد 18 شهرا من المشاورات والمفاوضات، وفق جدول زمني اتفقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تم اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة خلال مؤتمر حكومي دولي في ديسمبر سنة 2018 من قبل غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فمن بين 193 دولة عضو صوتت 152 دولة لصالح اعتماد الاتفاق الدولي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (United Nations, 2019).

2.2. تعريف الاتفاق العالمي للهجرة :

يتم تعريف الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من قبل منظمة الهجرة الدولية على أنه: (اتفاق عالمي غير ملزم من الناحية القانونية يغطي جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة كاملة وشاملة، و هو أول اتفاق يتم التفاوض بشأنه بين الحكومات و برعاية الأمم المتحدة)، كما يركز الاتفاق على الحق السيادي للدول في تحديد سياسات الهجرة الوطنية لكل دولة، مع التزام كل دولة بالتعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان للمهاجرين (Migration, 2019)، ويقصد بعدم إلزامية الاتفاق العالمي للهجرة من الناحية القانونية، بأنه ليس معاهدة دولية ولا تترتب عنه أية التزامات قانونية جديدة ولا ينص

على أي حق جديد للهجرة غير أن مصادقة الدول على الاتفاق تلزمها من الناحية السياسية على تنفيذ بنوده وهنا تكمن إحدى نقاط القوة بالنسبة للاتفاق العالمي للهجرة.

ومن جهة أخرى يقدم الاتفاق الخطوط الإرشادية وإطار العمل للدول، عن طريق الإجراءات والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات التي تسمح لكل دولة بمراجعة تشريعاتها القائمة، أو تطوير إستراتيجياتها الوطنية لإدارة الهجرة وبالتالي فالاتفاق يحترم سيادة الدول في تقرير سياستها للهجرة، مع التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين .

وتعد عملية متابعة تنفيذ الاتفاق ومتابعته من أهم خطوات تنفيذ الاتفاق والتي تتم من خلال إنشاء منتدى "مراجعة الهجرة الدولية" وهو منتدى رفيع المستوى يعقد كل أربعة سنوات ابتداء من سنة 2022، هذه الآلية ستركز على تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتفاق، مما سيسمح للهجرة بتصدر جدول الأعمال الدولي لمدة أطول لمواصلة العمل تنفيذ أهدافه (Sergio Carrera, 2018)، ولعل عملية متابعة تقدم الدول في مجال إحراز الأهداف، تعد بمثابة آلية للضغط الأخلاقي أين تصبح الدول ملزمة بتحقيق نتائج إيجابية في مجال إدارة الهجرة الدولية، لتجنب الانتقادات التي يمكن أن تتعرض لها من قبل المنظمات الدولية، بمعنى أن الآلية الأخلاقية أقوى وأهم من الآليات القانونية بالنسبة للاتفاق العالمي للهجرة.

2.3. مضمون الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:

يتضمن الاتفاق العالمي للهجرة أربعة مضامين رئيسية وتتمثل في الرؤية والمبادئ التوجيهية للاتفاق، الأهداف وآليات التنفيذ والمتابعة والتقييم.

أ- الرؤية والمبادئ التوجيهية

تتضح الرؤية التي يتبناها الاتفاق العالمي للهجرة من خلال الفقرات الأولى للوثيقة الختامية وتتجلى هذه الرؤية في ضرورة النهوض بالتعاون الدولي من أجل تحسين إدارة الهجرة مع التأكيد على الحق السيادي لكل دولة بما يتفق مع المواثيق والعهود الدولية المختلفة في مجال حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة وتغير المناخ وكذلك خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق وهجرة اليد العاملة ومن هنا يتضح لنا استناد الاتفاق العالمي

للهجرة إلى المواثيق والعهد الدولي وهي الأطر العالمية التي تستند إليها الدول في صياغة السياسات المحلية والخارجية.

ب- أهداف الاتفاق العالمي للهجرة

تضمن الاتفاق العالمي للهجرة 23 هدف لإدارة الهجرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وقد تم سرد هذه الأهداف في الفقرة 16 من وثيقة الاتفاق ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاثة فئات بحسب مضمونها (للهجرة، 2019) وتشكل هذه الأهداف الإطار الفعلي للتعاون بين الدول في مجال إدارة الهجرة الدولية.

1. الفئة الأولى : وتعنى هذه الأهداف بتبادل المعلومات واحترام حقوق الإنسان وتعزيز البحوث حول الهجرة وتوفير العمل اللائق للمهاجرين، واحترام حقوقهم وتيسير التحويلات المالية لبلداتهم الأصلية ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص.
2. الفئة الثانية: وهي أهداف تتضمن القضايا الخلافية بين الدول مثل فتح مسارات قانونية أوسع للمهاجرين وإدارة الحدود بطريقة منسقة بين الدول وعدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين وتوفير الخدمات الأساسية لجميع المهاجرين دون تمييز وتسهيل اندماجهم الكامل في المجتمعات المستقبلية.
3. الفئة الثالثة : وهي أهداف بعيدة المدى تسعى إلى الحد من الدوافع السلبية للهجرة والقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز ضد المهاجرين وتعزيز التعاون الدولي عبر إقامة شراكات عالمية في مجال إدارة الهجرة .

ج: آليات تنفيذ الاتفاق

نص الاتفاق على أن الدول تحمل مسؤولية تنفيذ الاتفاق عبر إنشاء آلية "بناء القدرات" وتتكون هذه الآلية من منصة للمعلومات ومركز للتواصل وصندوق لتمويل المشاريع من خلال إشراك أكبر عدد من الفواعل المحلية المعنية بالهجرة، وأما على المستوى العالمي فتقوم الأمم المتحدة بإنشاء شبكة معنية بالهجرة من أجل دعم الدول على أن تشرف منظمة الهجرة الدولية على مهمة التنسيق بين الدول (Apop, 2019) ، وهذا يعني أن آليات تنفيذ الاتفاق تكون على مستويين أفقياً داخل الدول من خلال إشراك أصحاب المصلحة وعمودياً على المستوى الدولي تحت إشراف الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمتمثلة وتضطلع منظمة الهجرة الدولية بدور الأشراف والتنسيق بين الدول.

د: المتابعة والتقييم

بدءا من سنة 2022 تنطلق الدول في عملية استعراض النتائج والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الأهداف في إطار "المنتدى الدولي لمراجعة إدارة الهجرة"، وينتج عن هذه المراجعات "إعلان مرحلي" كل أربعة سنوات يكون بمثابة إطار مرجعي يتم من خلاله توفير البيانات وأفضل الممارسات والمقاربات المبتكرة لإدارة الهجرة (Nations, 2018)، وبهذه المضامين الأربعة يكون الاتفاق العالمي للهجرة قد حاول تغطية جميع جوانب إدارة الهجرة من الأهداف وآليات التنفيذ والمتابعة والتقييم بالإضافة إلى توفير الدعم المؤسسي مما يرسم عهدا جديدا في الممارسات الدولية تجاه إدارة الهجرة .

وكخلاصة لما سبق، فالاتفاق العالمي للهجرة يستند على مجموعة من المواثيق والعهد الدولي المختلفة في مجال حقوق الإنسان ويقوم على تعزيز التعاون الدولي من أجل إدارة فعالة للهجرة على اعتبار الدول لا يمكنها مواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة بشكل منفصل عن باقي الدول، كما يحاول أن يقدم إطارا مرجعيا يتم اعتماده لتحديد أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة الهجرة التي تمكن من تعظيم فوائد المهجرات النظامية والتقليل من الأسباب الموضوعية التي تجعل الأشخاص تنتقل خارج الحدود وتعرض حياتها لخطر الموت والاسترقاق وغيرها، فالاتفاق يحاول الجمع بين حماية المهاجرين ومصالح الدول في آن واحد.

3. سياق الهجرة في الجزائر:

لقد أضحت الجزائر معنية بشكل مباشر بإشكالية الهجرة فقد تحول مشهد الهجرة في السنوات الأخيرة في الجزائر ليصبح ثلاثي الأبعاد وتحولت بذلك الجزائر إلى دولة عبور واستقبال ومصدر للمهاجرين ويرتبط سياق الهجرة في الجزائر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية منها الموقع الجغرافي والأزمات الإقليمية والعديد من التراكمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المرتبطة بالأوضاع الداخلية في الجزائر ودول الجوار.

3.1. بيانات الهجرة واللجوء الخاصة بالجزائر الجزائرية:

تعد الإحصائيات والأرقام إلى أن الجزائر تستضيف أكثر من 250 ألف مهاجر دولي (statistic, 2020)، وتشير إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الجزائر تستضيف تقريبا حوالي 100 ألف لاجئ منهم 10 آلاف لاجئ من الصحراء الغربية يتواجدون في مخيمات اللاجئين بولاية تندوف وما يقرب من 50 ألف لاجئ سوري تم استقبالهم عقب الأزمة السورية

سنة 2011 (Unhcr, 2020) ، أما بالنسبة لعدد المهاجرين غير النظاميين الذين تستقبلهم الجزائر فإن تقديرات منظمة الهجرة الدولية تشير إلى استقبال الجزائر لأعداد كبيرة يوميا تفوق بكثير ما تستقبله الدول الأوروبية مجتمعة ، أين تضم الجزائر ما بين 25000 و 100000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة معظمهم من مالي والنيجر، تعيش الغالبية منهم في المدن الصحراوية (كتمنراست، غرداية، بسكرة، تقرت، إيزي)، كما يعمل أغلبهم في قطاع الزراعة و ورشات البناء حيث يكون الطلب على العمالة مرتفع (سيدمو، 2020) ، و منهم من يتجه نحو المدن الساحلية بغرض التسول أو العمل في المجالات التي يعزف أبناء المدينة عن العمل فيها.

ومن جهة أخرى تعرف الجزائر تنامي معدلات الهجرة غير الشرعية فبحسب أرقام الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود "فرونتكس" فإن حوالي 5225 جزائريا أبحر عبر غرب المتوسط و 865 عبر سواحل المتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020 (نيوز، 2020)، كما صرحت وزارة الدفاع الجزائري بأنقاذ 485 شخص حاول الإبحار بطريقة غير شرعية خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 30 سبتمبر 2020 (الوطني، 2020)، وقدّرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان عدد المهاجرين غير الشرعيين المتوجهين نحو أوروبا 17500 مهاجر غير شرعي سنويا (الجزائرية، 2018) ويلخص الجدول التالي بيانات الهجرة في الجزائر:

الجدول 1 : إحصائيات الهجرة واللجوء الخاصة بالجزائر

النسبة المئوية من إجمالي السكان			العدد الاجمالي للمهاجرين الدوليين	الهجرة الدولية
0.6 %			250 ألف مهاجر دولي	
جنسيات اللاجئين			العدد الاجمالي للاجئين بالجزائر	احصائيات اللجوء
الباقي جنسيات مختلفة	50 ألف لاجئ سوري	10 آلاف لاجئ صحراوي	100 ألف لاجئ	
عدد المهاجرين غير الشرعيين (هجرة صادرة)			عدد المهاجرين غير الشرعيين (هجرة وافدة)	احصائيات الهجرة غير الشرعية
أكثر من 6 آلاف مهاجر غير شرعي سنويا			ما بين 250 ألف و 100 ألف مهاجر غير شرعي	

المصدر : Migration data portal, 2020, <https://bit.ly/3wpWwuM>

والملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن مشهد الهجرة في الجزائر معقد وقد طرأت عليه العديد من التحولات الكمية والنوعية وأمام هذا المشهد غير المسبوق، يتعين على الجزائر وضع سياسات للتعامل مع تدفقات الهجرة نحو الجزائر وخارجها للحد من التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية التي قد تنشأ مستقبلا.

3.2 المقاربة الجزائرية لإدارة الهجرة:

تملك الجزائر العديد من القوانين والتشريعات المحلية التي تهدف إلى التحكم في تدفقات الهجرة المختلفة من خلال إشراك العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية في العملية بالإضافة إلى كونها طرفا في العديد من الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية ويمكن أن نستخلص معالم المقاربة الجزائرية لإدارة الهجرة من خلال استعراض النقاط التالية :

❖ الاتفاقيات الدولية والمعاهدات المتعلقة بالهجرة واللجوء:

صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالهجرة واللجوء ومكافحة ظاهري الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر ومن بين هذه الاتفاقيات نجد:

__ اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والتي صادقت عليها الجزائر سنة 1963 وبرتوكولها المكمل لسنة 1967 الذي يلزم الدول بسن الإجراءات اللازمة بشأن اللاجئين.

__ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990.

__ الاتفاقية التي تحكم مختلف جوانب اللجوء في إفريقيا لسنة 1974 (اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية).

__ المصادقة سنة 2002 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

__ المصادقة على الاتفاق العالمي للهجرة والاتفاق العالمي للاجئين سنة 2018 مع إبداء التحفظ

(teevan, 2020). ويندرج الالتزام الجزائري بهذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية وغيرها ضمن المساهمة

الاجبائية للجزائر في المنظمات الإقليمية والدولية ودعمها للتعاون الدولي والعمل المشترك المتعدد الأطراف

على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

❖ القوانين والتشريعات المحلية المتعلقة بالهجرة .

تملك الجزائر العديد من القوانين لمكافحة المهجرات غير الشرعية فنجد مثلا القانون الجزائري يجرم

الدخول غير القانوني إلى البلاد وكذا الإقامة غير الشرعية والخروج منها، لكنه يسمح لمن يخضع لقرار طرد

من المحكمة بالاستئناف، غير أن وزارة الداخلية الجزائرية يمكنها أيضا أن تقرر من جانب واحد إخلاء الأجانب الذين قد ينتهكون أمن الدولة والنظام العام والتشريعات الخاصة بالجريمة المنظمة (yahia, 2018) ، فالجزائر تتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية ولا تدخر أي جهد في سبيل التصدي لسلبات هذه الظاهرة، خاصة تلك المرتبطة بالأمن العام.

كما ينضم القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان سنة 2008 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، وكل ما له علاقة بالمهجرات النظامية . وتنص المادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات على عقوبة تتراوح بين شهرية وستة أشهر وغرامة مالية بين 20 ألف دينار إلى 60 ألف دينار أو إحدى العقوبتين تجاه كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليمي الجزائري بصورة غير قانونية (farran, 2020) .

❖ الفواعل المعنية بإدارة الهجرة في الجزائر

تستند إدارة الهجرة في الجزائر إلى توزيع لمهام محددة بين عدة قطاعات وزارية فتختص وزارة الخارجية الجزائرية بملف المهجرات النظامية في حين تتكفل وزارة الداخلية بملف الهجرة غير الشرعية ويتداخل نطاق صلاحيتهما مع وزارات أخرى كالتعليم العالي ووزارة الشغل بالتكفل بفئات معينة من المهاجرين مثل الطلاب وتصاريح العمل بالنسبة للمهاجرين العمال (saib, 2018) كما تتكفل الجمعيات الوطنية مثل الهلال الأحمر الجزائري بالعمل في الجانب الإنساني والتنسيق بين مع المنظمات الدولية .

ويتركز جهد الجزائر في ملاحقة شبكات الجريمة المنظمة المرتبطة بالتهريب، الاتجار بالبشر ومراقبة السواحل وإدارة الحدود ، مما يزيد من أعباء الجهود الأمنية في التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود مع الدول المجاورة.

من الناحية التاريخية توجد العديد من الأسباب التي تبرر اهتمام الجزائر والتي جعلتها تتخذ إجراءات حازمة تجاه ملف الهجرة تستند على نجد:

- حرب الرمال بين الجزائر والمغرب سنة 1963 بسبب مشكل حدودي: هذه المواجهة المسلحة بين الدولتين أدت بالجزائر إلى تعزيز أمن حدودها من أجل منع تهريب المخدرات و شبكات الاتجار بالبشر والتدفقات غير الشرعية للمهاجرين ، و الذي وصل إلى حد إغلاق الحدود و حالة من الجمود العسكري على الحدود مع المغرب.
- الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينيات.

- مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: كثيرا ما تستغل التنظيمات الإرهابية الطرق غير الشرعية لتنفيذ أجندتها، و هو ما جعل الجزائر تخصص موارد مادية كبيرة لتشديد الرقابة على الحدود مخافة نفاذ الشبكات الارهابية من خلال قوافل المهاجرين.
- انتشار الفوضى في بعض دول الجوار: لقد ساهمت هذه الأحداث في تزايد عدد المهاجرين و اللاجئين الوافدين إلى الجزائر والتي تزامنت مع تهديدات أمنية أخرى عابرة للحدود نتيجة الفوضى و التحولات التي عرفتتها الدولة العربية و غيرها من دول الجوار الجزائري الذي جعل تعزز من مراقبة حدودها .

4.الموقف الجزائري من الاتفاق العالمي للهجرة

خلال أشغال المؤتمر الدولي للأمم المتحدة لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة أبرز الوفد الجزائري المشارك الموقف الرسمي للجزائر من الاتفاق أين استعرض الوفد إشكالية الهجرة في الجزائر التي تعرف تدفق كبير ومستمر للمهاجرين غير الشرعيين .

4.1 تحفظات الجزائر بشأن الاتفاق العالمي للهجرة :

صادقت الجزائر على الاتفاق العالمي للهجرة بتحفظ، ويشير مفهوم التحفظ كما جاء في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 في المواد 2 (1)(3) و 19-23 : (التحفظ هو إعلان من جانب واحد، أيا كانت صيغته أو تسميته، تصدره دولة ما عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو إقرارها أو انضمامها إلى معاهدة، بهدف استبعاد أو تغيير الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدات من حيث سريانها على تلك الدولة) (سعادي، 2019) ، غير أن الوفد الجزائري أشاد بالطابع الشامل والتضامني للاتفاق ورحب بجميع المبادئ التوجيهية التي تدعم ترقية البعد الإنساني للهجرة (بلعمري، 2018) ،على اعتبار أن مسألة الهجرة مسؤولية مشتركة للبلدان المتلقية والمرسلة للمهاجرين وينبغي تناولها بشكل مشترك وعالمي . كما دعمت الجزائر الأهداف التي تضمنها الاتفاق بخصوص مكافحة المشاكل الرئيسية التي تدفع بالأشخاص إلى الهجرة وتلك الرامية إلى إنقاذ الأرواح والقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتهريب البشر (لحياني، 2018)، أما بخصوص التحفظات فقدمت الجزائر مجموعة من الاعتراضات التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

أ- التحفظ بشأن عدم تمييز نص الاتفاق بين المهجرات غير الشرعية والمهجرات القانونية خاصة فيما يتعلق بمجال الاستفادة من الخدمات الأساسية والاندماج (nation, 2018) أين رفضت الجزائر أن يتم تكيف عملية استقبال المهاجرين غير الشرعيين على أنها التزام يصح مع مرور الوقت.

ب- شددت أيضا الجزائر على ضرورة احترام سيادة الدول لاسيما بخصوص آليات تنفيذ ومتابعة الاتفاق التي لا بد تكون محل موافقة مسبقة من قبل الدول (migration research institute, 2019) حتى لا يتم استغلال ملف الهجرة كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ج: اعتبرت الجزائر أن المجتمع الدولي يتجاهل الدوافع الرئيسية التي تقف وراء موجات الهجرة، كما يتجاهل التقاسم العادل للمسؤوليات والأعباء وعدم مراعاة الواقع الخاص بالهجرة لكل بلد .

4.2 الفرص و التحديات للجزائر من اتفاق الهجرة :

من خلال استعراض مضمون الاتفاق العالمي للهجرة و كذا التصورات الجزائرية حول الهجرة والآليات الكفيلة بإدارتها، يمكن أن نلمس بأن الاتفاق العالمي للهجرة يطرح العديد من الفرص التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها مجال إدارة الهجرة الدولية بمختلف أنواعها و منها نجد:

- مساهمة الجهود الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة و أن الاتفاق العالمي للهجرة تم تصميمه بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 ،أين يهدف الاتفاق إلى الحد من أسباب الهجرة غير الشرعية عبر تحسين الظروف المعيشية في بلدان المنشأ، فنرى أن عملية التركيز على مهارات الأفراد والاستثمار في الهياكل الاقتصادية عن طريق استغلال التعاون الدولي والشراكات الدولية، قد يوفر العديد من بدائل الهجرة للجزائريين على المدى الطويل.
- كما يمكن للجزائر أن تستغل الإطار الذي يوفره الاتفاق العالمي للهجرة في تحسين إدارة حدودها من خلال القيام بتبادل المعلومات والخبرات إقليميا ودوليا، وتسهيل وسائل الهجرة النظامية لتحسين إدارة هجرة اليد العاملة بشكل آمن.

و فيما يتعلق بالتحديات التي يمكن أن تواجهها الجزائر في تنفيذ هذا الاتفاق نجد:

- تكريس الاتفاق العالمي للهجرة منطق ازدواجية المعايير والانحياز لدولة أو مجموعة من الدول لحماية مصالحها، خاصة في مسألة الهجرة الانتقائية التي تسمح بتنقل صفوة المهاجرين و أصحاب المهارات الشيء الذي لا يخدم مصلحة الجزائر بالإضافة إلى تعزيز الرغبة لدى المهاجرين في

الوصول إلى الدول المتقدمة عبر قنوات غير شرعية على حساب توفير آليات حقيقة لحماية حقوق جميع المهاجرين .

- كما تواجه الجزائر أيضا تحد آخر يتعلق بعدم تمييز نص الاتفاق بين المهجرات غير الشرعية والمهجرات النظامية في مجال الاستفادة من الخدمات الأساسية والاندماج الشيء الذي ينتج عنه عبء اقتصادي و إنساني إضافي بالنسبة للجزائر.

وكخلاصة لما سبق فإن الجزائر تتقاسم وجهة النظر مع العديد من الدول التي أبدت اعتراضها حول مضمون الاتفاق في مجال السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهي مخاوف من توظيف الدور الأممي من قبل الدول التي تمتلك مصلحة لوضع هذه الآليات لتنفيذ أجندتها الخفية كما تسعى الجزائر إلى حث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته تجاه الأسباب الحقيقة التي تقف وراء موجات الهجرة غير الشرعية و اللجوء.

5. الخاتمة:

في الختام توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن استعراضها كما يلي:

__ يقدم الاتفاق العالمي للهجرة فرصة للجزائر من أجل التعرف على أفضل الممارسات على المستوى الدولي في مجال إدارة الهجرة والتي تسمح بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تسيير تدفقات كبيرة للمهاجرين الشيء الذي يمكنها من صياغة إستراتيجية وطنية واضحة وفعالة تسمح بتعظيم فوائد الهجرة وتضمن مصالحها بالشكل الذي لا يمس بصورتها الدولية أمام المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان.

__ تؤكد الجزائر على أهمية سيادة الدول في تقرير سياساتها الوطنية الخاصة بالهجرة وتدعم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا ما يبرر النفور الجزائري من مسألة التدخلات الأجنبية مهما كانت أشكالها لاسيما مراقبة الحدود والتنسيق الأمني وتبادل المعلومات التي تعتبرها ذريعة للتدخل الأجنبي وهذا ما قد يشكل العائق الأساسي أما التعاون الدولي في مجال الهجرة.

__ هناك تبيان شديد بين الأجندات والمقاربات بين الجزائر ودول أخرى خاصة الدول الأوروبية التي تحاول جعل الدول الواقعة على الضفة الجنوبية للمتوسط مثابة مراكز لاستقبال المهاجرين

ومنعهم من الوصول إلى الضفة الأخرى مما يكلف دول شمال إفريقيا وخاصة الجزائر الكثير من الجهد والموارد المادية والبشرية.

التوصيات :

__ من الضروري أن توفر الجزائر اطار مؤسساتي يعنى بجهود إعادة صياغة استراتيجية واضحة بشأن الهجرة مثل إنشاء هيئة تتولى التنسيق مع مختلف القطاعات الفاعلة في مجال الهجرة في الداخل والخارج مع ضرورة تعزيز البحث العلمي في مجال الهجرة وإشراك مراكز التفكير في هذه المؤسسات.

__ ضرورة التعامل مع ملف الهجرة بواقعية ومرونة والاستعانة بالأطر القانونية الدولية من أجل حسن تسيير واستغلال الموارد المتاحة في الجزائر في سبيل تعزيز القوة الناعمة للجزائر وتوظيف أكبر لدبلوماسية الهجرة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجزائر ومحيطها الإقليمي والدولي.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

سعادي محمد. (2019). القانون الدولي العام. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع.

المقالات :

مرسي مشري. (2018). أمانة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوربية :الدوافع والانعكاسات. سياسات عربية ، 61-74.

التقارير :

المنظمة الدولية للهجرة. (2019). تقرير الهجرة في العالم لعام 2020. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة.

مواقع الانترنت :

الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني. (21 09 ,2020). بيان. تاريخ الاسترداد 22 01 ,2021، من

الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني: <https://bit.ly/3sO3vw7>

جريدة البلاد الجزائرية. (27 01 ,2018). أرقام مرعبة حول الحراقة الجزائريين في أوربا . جريدة البلاد

الجزائرية ، <https://bit.ly/2NwXNyz> .

- سميرة بلعمري. (12 11, 2018). الجزائر ترفض تسهيل وتأمين تنقل الحراقة . جريدة الشروق الجزائرية . <https://bit.ly/2Y0QUHE> ,
- عثمان لحياي. (12 12, 2018). الجزائر : جملة تحفظات بشأن الميثاق العالمي للهجرة. العربي الجديد . <https://bit.ly/39N3Jeh> ,
- محمد سيدمو. (15 11, 2020). ماتستقبله الجزائر يوميا من المهاجرين يفوق كل ما يدخل أوروبا. يومية الخبر الجزائرية <https://bit.ly/3680Kf>
- مهاجرون نيوز. (23 09, 2020). الجزائر :اعتراض المئات من المهاجرين أثناء محاولتهم الوصول إلى السواحل الأوربية. تاريخ الاسترداد 22 01, 2021، من مهاجرون نيوز: <https://bit.ly/3c4hsjq>
- المراجع باللغة الأجنبية :

Articles

- Apop, J. (2019). a global compact on migration. European parliment research service , p4.
- Gottardo, T. D. (2019). Implementing the Global Compacts: the importance of a whole-of-society approach. Forced Migration Review ,p.p 79-82.
- Jihane ben yahia .(2018).Algeria's migration policy conundrum .institute for security studies: <https://bit.ly/3ivFCeM>
- migration research institute. (2019). global compact for migration seen from the arab world. migration research institute , p8.
- Raouf farran .(2020) Algeria's migration dilemma .global initiative against transnational organization ، p.12.
- Sergio Carrera, K. L. (2018). Some EU governments leaving the un global compact on Migration: A contradiction in terms? Policy insights , p6.
- Musette mohamed saib .(2018) Algeria migration policies .center for research in applied economics for development ،p5.
- teevan, C. (2020). Algeria reforming migration and asylum system in time of crisis , eurpean centre for development management policy , p5.

Internet sites

- Migration, I. -U. (2019). Global Compact for Migration. Retrieved 01 18, 2021, from IOM: <https://www.google.com/search?q=Global+compact+for+migration&oq=Global+compact+for+migration&aqs=chrome.0.69i59j0j0i22i30l3j69i61j69i60l2.855j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8#>

- Nation, U. (2018). *meeting coverage*. geneva: United nation.
- Nations, U. (2018). *global compact for migration*. Geneva: United Nations .
- project, g. d. (2020). *Algeria immigration detention data profile*. Geneva: global detention project.
- statistic, U. (2020). *migration data portal*. Retrieved 01 20, 2021, from migration data in northern Africa: <https://bit.ly/3sGaUh0>
- Unhcr. (2020). *global trends2019* . Copenhagen: global data service.
- United Nations, d. o. (2019). *international migration report*. New York: United Nations.